

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السابعة والعشرون

جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

EX.CL/899 (XXVII)

نتائج الخلوة الوزارية للمجلس التنفيذي بشأن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

نتائج الخلوة الوزارية للمجلس التنفيذي بشأن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063

ألف - مقدمة:

1. اتخذ قرار بعقد خلوات منتظمة، بموجب توصيات الخلوة الوزارية الأولى للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في بحر دار، إثيوبيا، في يناير 2014. ويرتكز عقد الخلوات الوزارية المنتظمة على الحاجة لتوفير فرصة للمجلس التنفيذي لتدارس القضايا ذات الطابع الاستراتيجي التي تواجه القارة، في وقت مبكر بما يكفي، لتمكينه من تبادل وجهات النظر والآراء والأهم من ذلك استيعاب هذه الآراء قبل بداية الدورة الرسمية للمجلس. كما تمخّضت التوصيات أيضا عن إنشاء لجنة متابعة الخلوة الوزارية لبحر دار، لمراقبة تنفيذ مقررات الخلوة.
2. منذ ذلك الحين، تم عقد اجتماعين لمتابعة الخلوة الوزارية، تم تسليم تقارير عنهما إلى المجلس التنفيذي خلال اجتماعه في يناير بأديس أبابا، إثيوبيا، والذي قرر عقد الخلوة الوزارية اللاحقة خلال قمة يونيو 2015 بجنوب أفريقيا.
3. شددت الكلمات الافتتاحية لمعالي سيمباراشي س. مومبينجوي، رئيس المجلس التنفيذي، وسعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، على حاجة أفريقيا للنظر داخليا نحو الجهود الموجهة نحو تحقيق أهداف أجندة 2063.
4. ركزت الخلوة على المجالات ذات الأولوية الهادفة إلى توجيه الاتحاد الأفريقي نحو تقديم انجازات بشأن تطلعات أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 مع شرح واضح لخطة تنفيذ العشرية الأولى.
5. التزمت الخلوة، من بين جملة أمور، بمواصلة كافة العمليات التي تمكن من تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية، وتطوير أسواقها الداخلية وإعادة تحديد نظم رسومها الجمركية على كل من السلع المستوردة والموارد الأفريقية الخام. وقد كان ثمة مفهوم مفاده أن حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، المُعزز بتمكين وسائل النقل والتجارة

- يؤدي إلى التعجيل بتنمية أفريقيا وتجارتها؛ وقد ناقشت الخلوّة الوزارية قضايا هامة تعزز تحقيق أجندة 2063 وتعتبر ضرورية لتحقيق أهداف تنمية وتكامل أفريقيا.
6. تعزيزاً لأجندتها للتنمية والتكامل، اتفقت الخلوّة على حاجة المجلس التنفيذي للإجتماع باستمرار من أجل وضع استراتيجيات حول أفضل طرق ترشيد قمم الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق إنتاجية أكبر وإدارة أفضل لطرق عملها. وحددت الخلوّة الآليات التي من المتوقع أن تضمن مواءمة ديناميات التعليم العالي والمؤهلات في أفريقيا لتوفير عملية موحدة، وقبول الشهادات والاعتراف، مما سيسهل تنقل المعارف والمهارات والخبرات داخل القارة.
7. تم التداول بشأن القضايا المتعلقة بالتفاعل الأفريقي على المستوى المتعدد الأطراف فضلاً عن حاجة أفريقيا لوضع استراتيجيات من شأنها إعطاء دفعة أكبر لعملية المفاوضات الحكومية المشتركة لمجلس الأمن للأمم المتحدة.
8. خلصت الخلوّة الوزارية إلى نتائج تطلعية وخارطة طريق ضرورية لتعزيز تحقيق أهداف التنمية والتكامل في أفريقيا.
9. تم تناول المداولات حول هذه القضايا بمزيد من التفاصيل في الفقرات التالية.

باء - مداولات ونتائج الخلوّة الوزارية:

حرية تنقل السلع والخدمات:

10. شددت الدورة على التطورات داخل النظام الاقتصادي الدولي بدءاً بمعاهدة مراكش لعام 1944، وتيسير التجارة، والتسلسل، ومنطقة التجارة الحرة القارية التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2017، باعتبارها محركاً للنمو والتنمية في القارة. وأشاروا إلى أن التجارة الأفريقية البينية تبلغ حالياً نسبة 12%، بينما تبلغ حصة أفريقيا من التجارة العالمية نسبة هزيلة قدرها 3%، مناشدين الدول الأعضاء بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية التي ينبغي أن تقوم على أفضل الممارسات وعلى "هندسة متغيرة". وأشار

أيضا إلى أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد وضعت مجموعة كبيرة من آليات تسهيل التجارة التي ينبغي تكرارها على المستوى القاري.

11. وعقب المناقشات، وافقت الخلوّة على ما يلي:

- 1) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التجارة الأفريقية البينية ومساند القدرة الإنتاجية للنمو والتنمية على المستوى الإقليمي وتسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتفعيلها.
- 2) ينبغي للدول الأعضاء أن تراجع، على وجه السرعة، أنظمتها الخاصة بالتعريفات الجمركية وتزيل جميع الحواجز غير الجمركية؛
- 3) هناك حاجة لتعزيز تمكين المرأة من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال إصدار بطاقات هوية خاصة للتاجرات تسمح لهن بالوصول إلى أسواق البلدان الأخرى، وتخفيف المشكّة المراكز الحدودية على نحو فعال تعزيزاً للتجارة عبر الحدود.
- 4) ينبغي أن تركز الدول الأعضاء على الاستثمار في سلاسل القيمة ومنح المعاملة التفضيلية للمستثمرين في أفريقيا والترويج للعلامات التجارية الأفريقية (مصنوع في أفريقيا) من أجل الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع احترام سيادة القانون في الدول الأعضاء من أجل بناء الثقة اللازمة بين المستثمرين.
- 5) هناك حاجة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية لحفظ الابتكارات الأفريقية وتعزيز المعايير؛
- 6) هناك حاجة إلى إنشاء منتدى اقتصادي أفريقي لرجال الأعمال الأفريقيين لعقد اجتماعات دورية بما يمكنهم من إجراء مناقشات تعزز التفاهم وإقامة علاقات مع القطاع الخاص في جميع أنحاء القارة. وتسهيلاً لهذه العملية، ينبغي إنشاء مرصد للتجارة لضمان حرية تدفق المعلومات التجارية وكذلك مجلس أفريقي للأعمال.
- 7) ينبغي للدول الأعضاء توعية السفراء الأفريقيين في جنيف بالقضايا المتصلة بالمفاوضات في منظمة التجارة العالمية من أجل صياغة موقف أفريقي موحد بغية تغيير قواعد منظمة التجارة العالمية وجعلها أقل تعقيدا والتعجيل باقتراح آليات لعقد مؤتمر أفريقي للتجارة مماثل لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في أفريقيا.

8) وبما أن قوة أفريقيا تكمن في وحدتها، فإن هناك حاجة للتأكد من تحدث أفريقيا بصوت واحد بشأن القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي لوزراء الخارجية العمل، بشكل وثيق، مع نظرائهم في وزارات التجارة لضمان التنسيق الفعال.

حرية تنقل الأشخاص:

12. ركزت الدورة على المسائل المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية للهجرة وفرصها وأهمية النظر في التحديات التي تواجه حرية تنقل الأشخاص داخل أفريقيا. وسلطت الجلسة أيضا الضوء على القضايا المتعلقة بالمخاوف غير المبررة بشأن المجرمين والتهديدات الموجهة للأمن الوطني على سبيل المثال، ولكن القليل منها فقط هو الذي أثر سلبا على دعم البلدان الأفريقية لتسريع تنفيذ حرية التنقل داخل أفريقيا.

13. عقب المناقشات، وافقت الخلوّة على ما يلي:

1) ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على بدء إصدار التأشيرات للأفريقيين عند وصولهم إلى منافذ الدخول وبدء العمل بمبدأ المعاملة بالمثل، حيث ينبغي للبلدان التي تضمن حرية التنقل الحصول على المعاملة نفسها؛

2) ينبغي للدول الأعضاء أن تبدأ في منح جميع الأفريقيين الفرص نفسها التي تمنحها لمواطني بلدان المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها؛

3) ينبغي للدول الأعضاء، بالتعاون مع المفوضية، الشروع في عملية تنمية القدرات على إدارة تدفق الهجرة عبر الحدود لأنها مرشحة للزيادة وخصوصا في أوساط النساء والشباب؛

4) ينبغي للمفوضية تضمين إطار أجندة 2063 عنصرا حول ضرورة أن تشمل حرية تنقل الأشخاص المسائل الجنسانية وتمكين الفئات الضعيفة (النساء والشباب والأشخاص المعاقين)؛

5) ينبغي للمفوضية إجراء بحث شامل حول حرية تنقل الأشخاص للحصول على الأدلة التجريبية التي يتم الاسترشاد بها في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ووضع هيكلها وتحديد مواردها وغيرها من المتطلبات من أجل تنفيذها؛

- 6) يجب أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، بالتعجيل بتنظيم خلوة المجلس التنفيذي لبحث مسألة حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا.
- 7) يجب أن تنظم المفوضية اجتماعا رفيع المستوى للخبراء بغية المصادقة على الدراسة وتنفيذ النتائج بصورة فعالة.

مواءمة المؤهلات والتعليم العالي في أفريقيا:

14. سلّطت الجلسة الضوء على الجهود المبذولة لتشجيع وتعزيز مواءمة وتوحيد مقاييس التعليم في أفريقيا إلى جانب توضيح الفرق بينهما.
15. بعد المناقشات، اتفقت الخلوة على ما يلي:
- 1) يجب أن تقوم الدول الأعضاء بوضع آلية متسقة لضمان أن يتسم التعليم العالي في أفريقيا بالتطابق وأن يكون قابلا للمقارنة مع القبول والاعتراف الواضح بالشهادات مما يسهّل نقل المعرفة والمهارات والخبرات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مواءمة تعليم المعلمين وإرساء عمليات ضمان الجودة لتوضيح كيفية إدارة التعليم العالي مع التركيز على التنوع.
- 2) إنشاء آلية حول الطرق العملية لتمكين النساء والشباب الأفريقيين في مجال التعليم، وتشجيع نموهم المستدام في اكتساب المعرفة. وفي نفس السياق، ضمان أن تُؤخذ المسائل المتعلقة بتقاليد التعليم ووضعه وأهميته في مختلف البلدان الأفريقية في الاعتبار في عملية مواءمة التعليم.
- 3) إدراج برامج التبادل والعمالة الذاتية في المناهج الدراسية مع ضمان استخدام عملية المواءمة كأداة لإزالة الحواجز اللغوية.
- 4) يجب أن تضمن المفوضية أن تكون مسائل مواءمة التعليم بنودا ثابتة في جداول أعمال اللجان الفنية المتخصصة لتمكين الوزارات المعنية من تقديم المدخلات واستلام المعلومات المرجعية.
- 5) يجب أن تقوم الدول الأعضاء والقطاع الخاص بدعم تمويل البحث في المجالات الأساسية للمعرفة خاصة في مجالي العلم والتكنولوجيا مما سيمكّن الأفريقيين من إيجاد حلول للمشاكل الأفريقية.

الذكرى السبعين للأمم المتحدة ووضع العدديّة:

16. أكدت الجلسة على المبادئ الأساسية للتعددية التي ينبغي أن تقوم على الانصاف والشمولية والتنمية المستدامة وتحسين الظروف الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على ضرورة أن يكون صوت أفريقيا مسموعا فيما يتعلق بالمسائل التي تهم القارة مع التشديد على ضرورة الترويج لتوافق إيزولويني وعدم إخضاعه للمفاوضات.

17. عقب المناقشات، اتفقت الخلوة على ما يلي:

- (1) أهمية النظام المتعدد الأطراف القائم على مبدأ الانصاف والشمولية والتنمية المستدامة وتحسين الظروف الإنسانية على أساس التساوي بين الدول.
- (2) يجب أن يجتمع المجلس التنفيذي لتقييم التقدم المحرز في عملية إصلاح الأمم المتحدة ويعجل بوضع استراتيجيات وتكتيكات تضمن تصحيح الجور التاريخي ضد أفريقيا فيما يتعلق بالمقعدين الدائمين وحق الفيتو.
- (3) يجب على أفريقيا مواصلة العمل معا والتحدث بصوت واحد ولعب دور أكبر في إعطاء المفاوضات الحكومية المشتركة دفعة جديدة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- (4) يجب على أفريقيا أن تواصل التحدث بصوت واحد العمل معا بشأن المسائل الاستراتيجية مثل تمويل التنمية وأجندة التنمية لما بعد 2015 وتغير المناخ والمؤتمر الدولي حول التجارة.

ترشيح مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي وأساليب عمله:

18. تركزت الجلسة على ترشيح مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي وخاصة حول المسائل المتعلقة بعدد المدعوين وحجم جدول الأعمال ومراسم الافتتاح وعدد المقررات والأحداث الموازية وأساليب العمل وقواعد إجراءات أجهزة صنع السياسة وتنظيم مؤتمرات القمة وصلتها بأجهزة صنع السياسة، واللجان الفنية المتخصصة وتحديد المهام، مقررات القمة، توجه الدعوة إلى الضيوف المدعوين لحضور القمة، اجتماعات اللجان الفرعية للمؤتمر والأحداث الموازية التي تجري على هامش مؤتمرات القمة، العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها دعائم للاتحاد ومسألة ترشيح

قواعد الإجراءات. وقد أوصت الخلوة بإحالة التقرير عن الدراسة المقارنة حول أساليب عمل الاتحاد الأفريقي إلى اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ أجندة 2063، للبحث وذلك قبل عرضه على الخلوة الوزارية القادمة ثم المجلس التنفيذي.

19. إثر المناقشات، اتفقت الخلوة على ما يلي:

(1) إعادة تأكيد أهمية عقد الخلوة على المستوى الوزاري مرة في السنة على الأقل كآلية لبناء التوافق بين الوزراء؛

(2) تجديد تأكيد قرارهم بأن يجتمع المجلس التنفيذي لمتابعة تنفيذ المقررات؛

(3) ضرورة تحسين إدارة الوقت لدوراتهم لضمان الكفاءة والفعالية، وكذلك ضرورة حضور اجتماعاتهم على المستوى المناسب لكفالة التزام أكبر بالقرارات الصادرة وتنفيذها بفعالية؛

(4) ضرورة تحديد عملية صنع القرار بوضوح بين المجلس التنفيذي والمؤتمر ومنح المؤتمر المجلس التنفيذي سلطات وصلاحيات اتخاذ القرارات إلا فيما يتعلق بالمسائل الإستراتيجية الرئيسية،

(5) منح اللجان الفنية المتخصصة سلطة اتخاذ قرارات نهائية ملزمة حول المسائل التي تندرج تحت اختصاصها ما لم تترتب عليها آثار مالية وهيكلية؛

(6) ضرورة تركيز القمة على مسائل السياسة الإستراتيجية مثل السلم والأمن، الحكم والمسائل المالية، وعدم تكرار المؤتمر نفس المقررات التي صدرت عن المجلس التنفيذي؛

(7) في هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في بحث إمكانية عقد "دورات مغلقة" لمناقشة بعض المسائل الإستراتيجية بمرافقة عضو أو أكثر من أعضاء الوفود حسب ما تقتضيه المسائل المطروحة للمناقشة. وفي هذا الشأن، قد يقرر المؤتمر الانعقاد في شكل خلوة لإتاحة وقت كاف لمناقشة المسائل الإستراتيجية وللتفاعل؛

8) ضرورة السماح للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالمشاركة الكاملة في مداولات مؤتمرات القمة لتقاسم الخبرات النجاحات والعقبات في سبيل تحقيق أجندة التكامل القارية؛

9) ضرورة الاستمرار في عقد قمتين، غير أنه يجب ترشيدهما مع تركيز إحداهما على مسائل السياسة بمشاركة الشركاء فيها وفقا لقواعد الإجراءات، وتركيز الأخرى على تنفيذ المقررات؛

10) رفع اللجان الفرعية التابعة للمؤتمر تقاريا فقط إلى إحدى دورتي المؤتمر في السنة؛ على أن يتم التناوب فعلي عضوية هذه اللجان الفرعية خلال سنتين أو ثلاث سنوات للسماح بتقاسم الأعباء؛

11) ضرورة إدارة الجلسات الافتتاحية للمؤتمر بطريقة مهنية ووفقا لقواعد الإجراءات مع السماح فقط للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس السلطة الفلسطينية من منطلق التضامن الأفريقي التاريخي مع كفاح الشعب الفلسطيني، بمخاطبة المؤتمر شخصيا؛

12) يجب توفير منابر بديلة لجلسات الافتتاح لتحدث الضيوف المدعوين إلى رؤساء الدول والحكومات،

13) هناك حاجة إلى تخصيص موارد إضافية للترجمة الفورية والتحريرية لزيادة عدد العاملين في مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات حتى تتم ترجمة الوثائق على نحو سليم وتكون جاهزة في حينها.

خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063:

20. بالنسبة لخطة التنفيذ العشرية، أكدت الجلسة على الحاجة إلى مواءمتها مع أطر العمل القارية الحالية والرؤى الوطنية، والتشديد على الحاجة إلى الشمولية، وخاصة فيما

يخص المرأة والشباب مع مراعاة المسائل الخاصة بالبلدان الجزرية إلى جانب الحاجة إلى تعزيز الملكية والتعميم من قبل الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية.

21. لوحظ نقص القدرة على تنفيذ أجندة 2063 إلى جانب الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن أدوار ومسؤوليات الهيئات القارية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، اكتُشف أن هناك حاجة إلى إجراءات تعزز التغيير في العقلية السائدة من خلال التعليم واكتساب المعرفة.

22. عقب المناقشات، وافقت الخلوة على ما يلي:

1. ينبغي أن يعتمد المؤتمر الخطة التنفيذية العشرية لتنفيذ أجندة 2063، مع أخذ

مدخلات الدول الأعضاء في الاعتبار وفهم وتحسين الوثيقة على نحو مستمر، مع مراعاة المواءمة مع أطر العمل القارية الحالية والرؤى الوطنية والشمولية، وخصوصاً فيما يتعلق بإدماج المرأة والشباب، احتياجات البلدان الجزرية، المخاطر والتهديدات الناشئة، القدرات المتوفرة والتمويل المتاح.

2. أهمية ملكية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية ومن ثم الحاجة إلى نشر أجندة 2063 وتيسير إدماجها في الخطط الوطنية والأطر الإقليمية. وينبغي أن تواصل المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تعميم خطة التنفيذ العشرية.

3. الحاجة إلى مناقشة استراتيجية شاملة لمواجهة نقص القدرة على كافة المستويات لتنفيذ الخطة العشرية.

4. ينبغي أن تواصل المفوضية اتخاذ الإجراءات الضرورية نحو الاستكمال السريع لتقييمات القدرات، بما في ذلك المستوى الهام للدول الأعضاء فيما يخص الوثيقة الموحدة لتقييم القدرات وخطة تطوير القدرات، مع إبراز المهارات الدقيقة والتدريب المطلوب إلى جانب ترتيبات إدماج الجامعات ودور الشباب والمرأة للبحث من قبل القمة القادمة المقرر عقدها في يناير 2016.

5. ينبغي أن تواصل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والهيئات الأخرى مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية تقديم الدعم اللازم بشأن أبعاد بناء القدرات لأجندة 2063.

6. ينبغي أن توفر الدول الأعضاء التمويل المناسب والموارد البشرية التي تمكن من تنفيذ الخطة العشرية لتنفيذ أجندة 2063.

الاختتام:

23. اختتمت الخلوة الوزارية بكلمة رئيس المجلس التنفيذي، معالي سيمباراشي س. مومبينجوي، ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، اللذين عبّرا عن تقديرهما لكل الوزراء والمشاركين على مساهماتهم القيمة، ولحكومة جمهورية جنوب أفريقيا على حسن الضيافة والتسهيلات الممازة التي تم توفيرها لإنجاح الخلوة.
24. تم التأكيد على أن نتائج الخلوة ستقدم وتبحث من قبل المجلس التنفيذي خلال دورته العادية السابعة والعشرين، بسانديتون، جنوب أفريقيا، يومي 11 و 12 يونيو 2015.

2015

Outcomes of the Sandston ministerial retreat of the executive council on the first 10-year implementation plan of agenda 2063

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4728>

Downloaded from African Union Common Repository